المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 24-03-2007 العـــدد : 2367
الصفحـات : 8 المسلسل : 47

أكدوا أن ضخ الدماء الجديدة ظاهرة صحية

أعضاء في الشورى يؤكدون أن التغيير الجديد يصب في جهود الإصلاح ومحاربة الفساد

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 24-03-2007 العـــدد : 2367
الصفحـات : 8 المسلسل : 47

الرياض، أبها: عبدالله بن فلاح، محمد مانع

تأتي التغييرات الأخيرة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين في عدد من مؤسسات الدولة ومنها ديوان المراقبة العامة وديوان المظالم وهيئة الرقابة والتحقيق والجمارك باعتبارها حلقة جديدة من حلقات الإصلاح والتطوير في عمل هذه المؤسسات والجهات الحكومية، من أجل محاربة الفساد، ومحاصرته، وقد وصف عدد من أعضاء مجلس الشورى التغيير الذي شمل مديري بعض القطاعات الرقابية بأنه يأتي بمثابة دماء جديدة في تلك الهيئات والمؤسسات متأملين أن يضيف المسؤولون الجدد شيئا للقطاعات التي عينوا عليها بما يخدم المصلحة الوطنية وأشاروا إلى أن التغيير ظاهرة صحية خصوصا في ظل سعي الدولة لتحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد.

وأكد عضو مجلس الشورى الدكتور خليل إبراهيم أن التغيرات التي تمت خاصة في الجهات الرقابية والقضائية تصب في التوجه الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين نحو إصلاح الأجهزة الحكومية بشكل عام، مؤكدا أن هذه الأجهزة تعتبر أداة في تفعيل الرقابة والمحاسبة، وتمنى أن يسهم التجديد في تفعيل دور المؤسسات في الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية بشكل عام، وقيام هذه الأجهزة بدور أكثر فعالية من السابق. مشيرا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب تكامل الجهود الرامية إلى الشفافية في الأداء الحكومي من أجل خدمة المواطن بشكل عام.

ومن هذا المنطلق يعتقد الدكتور خليل أن ما تم الإعلان عنه من تغييرات يصب في توجه الإصلاح.

وقال عضو مجلس الشورى عامر بن عواض اللويحق إن التغيير يعد مؤشرا للإصلاح ومحاربة الفساد ونحن ننتظر من المسؤولين الجدد التحديث وتوسيع دائرة الرقابة ودائرة الخدمة وإعطاء زخم جديد لعمليات التطوير التي تشهدها في كافة المجالات.

وأوضح عضو مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد أن ضخ دماء جديدة في بعض المؤسسات مؤشر صحي يخدم تلك الجهات. وعادة عندما يأتي شخص جديد لأي جهاز يأتي بفكر جديد وبرنامج جديد وكل هذه الأمور تؤدي إلى نتائج إيجابية قد تساعد على التطوير والإصلاح، مشيرا إلى أن أي شخص يتعامل مع موقع معين لسنوات عديدة يستنفد ما لديه من أفكار وبرامج ومشاريع من هنا يأتي التغيير.

وأضاف أن الجهات التي شملها التغيير مثل الجمارك وهيئة الرقابة والتحقيق وغيرها كانت تحتاج إلى تفعيل وعليها ضغوط. والجمارك مثلا كانت تحتاج لتفعيل بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى برامج وآليات عمل تختلف عما سبق. أما هيئة الرقابة والتحقيق فهي مازالت في طور التطوير والإصلاح، كما أنها تحتاج إلى برامج جديدة لعملها. أما عن ديوان المظالم فهو حاليا يحتاج إلى الكثير من العمل لأن هناك تأخيراً في القضايا بسبب كثرتها وقلة القضاة في الديوان. وتحدث الحمد عن تغييرات مديري الجامعات قائلا إنهم ليسوا غريبين عليها فهم من منسوبيها ويعرفون عنها الكثير وهم أقدر على التغيير والتطوير.

وبين عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن أحمد الفَيْفي من جامعة الملك سعود أن التغيير مبدأ إصلاحيّ في حدّ ذاته، وممارسة تتجه إلى التجديد في الحراك العملي، بل هو سنّة كونيّة. ومن هذا المنطلق، فإن عقليّة الثبات، التي قد تنظر إلى الجديد بمنظار انقلابي لا تأخذ طبائع الأمور في الحسبان، ولا تراعي المصالح وضرورات الأعمال، بمقدار نظرتها إلى الأشخاص. وكأن الشخص قد صار جزءاً من المنصب والمنصب جزءاً منه، وذكر أن مصلحة الأعمال تقتضي التغيير، والوعي الحضاري، والإخلاص لمواصلة تقديم الإنجازات، وهذا ينبغي أن يحفز من أعطى ما لديه من خبرة على التنحّي بنفسه.

وأضاف أن قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتجديد في بعض مناصب الدولة، وتغيير بعض رؤساء المؤسسات الحكومية. ومديري بعض الجامعات تأتي وفق هذه المعادلة. والمتابع للسياسة السعودية في إدارة البلاد عموما سوف يلحظ أن المصلحة العليا تظل هي المعيار الأول في التجديد أو التغيير. وكلّ من يؤدي عملاً في مرافق من مرافق الدولة يُكمّل أعمال الآخرين، في تنافس شريف لخدمة الوطن.

من جهته أكد مدير عام مصلحة الجمارك الجديد صالح بن صنيع الخليوي أن هدفه في المرحلة القادمة سوف يتركز على تطوير العمل في الجمارك، مشيرا إلى أن المهمة كبيرة ولكن سوف يتم تذليل الصعاب وتطوير أسلوب العمل بالدعم المباشر من وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف وحسن تنفيذ التعليمات من قبل العاملين في الإدارة العامة لمصلحة الجمارك وإدارات الجمارك في المنافذ الجوية والبحرية والبرية. وقال إن الهدف من ذلك كله خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة وأمن الوطن.

صالح الخليوي

وأشار الخليوي إلى أن الثقة فيه من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 24-03-2007 العـــدد : 2367
الصفحـات : 8 المسلسل : 47

الدكتور عبدالله الراشد

عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام وسام يعتز به وسوف تكون دافعاً إلى بذل المزيد من الجهد والعطاء لخدمة الوطن ومواصلة مواكبة التطور الذي تعيشه المملكة في جميع المجالات. وتمنى الخليوي أن يكون عند حسن الظن وأهلاً لأداء المهام المطلوبة منه في هذه المرحلة.

أما مدير جامعة الملك خالد الدكتور عبدالله بن محمد الراشد فقد أكد عقب التجديد له أن استكمال بناء المدينة الجامعية بالفرعاء يعد هاجسه الحقيقي إضافة إلى تطوير برامج ومناشط الكلية والتوسع في افتتاح المزيد من الكليات بما يتفق ومتطلبات العصر وتطلعات ولاة الأمر حفظهم الله. وقال الراشد إن ما حظيت به الجامعة من اعتمادات مالية جديدة ستسهم في إحداث نقلة نوعية في مسيرة الجامعة لاسيما وأن ميزانية الجامعة للعام الحالي زادت بما نسبته 15,5٪ عن العام الماضي معربا عن عميق شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين وسمو ولي عهده الأمين لقاء هذه الثقة التي ستدفعه إلى بذل المزيد من الجهد والعطاء.

وتأتي التغييرات الجديدة استجابة لملاحظات أبداها عدد من أعضاء مجلس الشورى على عمل بعض المؤسسات في جلسات سابقة، وقد جاء ضمن مطالباتهم بتفعيل العمل في هيئة الرقابة والتحقيق مثلا دعمها بالإمكانات المالية والإدارية لتتمكن من أداء أعمالها واستكمال فتح دوائر للهيئة في باقي المناطق والمحافظات واعتماد المبالغ اللازمة لبناء ما تحتاجه من مقار في خطة زمنية متدرجة.

كما يسعى التغيير في ديوان المراقبة العامة إلى تنفيذ أهداف خطة الديوان الاستراتيجية التي تم إقرارها، وتتضمن التحول المدروس والتدريجي إلى التدقيق الآلي استجابة لظروف وأساليب تبادل وحفظ المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية في الجهات المشمولة بالرقابة. وذلك بعد البدء في تطبيق أنظمة آلية لحفظ وإدارة أعمال المراجعة مثل أوراق العمل الإلكترونية، وأدوات التحليل الإلكترونية بالإضافة إلى الأنظمة المساعدة مثل فهرسة الأحكام النظامية والاتصالات الإدارية.

كما يأتي التغيير داعما لخطوات تفعيل الخطة الاستراتيجية الجديدة للديوان خلال الفترة من عام 1426 وحتى عام 1430 بما يتفق مع مسيرة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري للدولة ويسهم في تحقيق أهداف خطط التنمية بالبلاد.

كما يهدف التغيير أيضا إلى 3 أهداف رئيسية تشمل الاضطلاع بمهمة تزويد المقام السامي ومجلسي الوزراء والشورى بالتقارير في الأوقات المناسبة حول أداء الأجهزة الحكومية والوضع المالي للدولة والذي يمثل صلب عمل الديوان والارتقاء بمستوى أداء الديوان ليصبح جهازاً نموذجياً يمارس دوره باستقلالية وكفاءة مهنية عالية لمساعدة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تطوير أجهزتها المالية والإدارية لمواجهة تحديات العصر بهدف الوصول إلى إدارة حكومية متطورة ومؤهلة لتنفيذ البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها، وقادرة على تحقيق الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية.